القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إعلان المبادىء بناء مجتمع المعلومات : تحد عالمى فى الألفية الجديدة

جنيف : ١٠-١٢ ديسمبر ٢٠٠٣

ألف - رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

1 . **نحن ممثلى شعوب العالم وقد اجتمعنا فى جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات** ، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس ويتجه نحو التنمية ، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها ، بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم فى النهوض بتنميتهم المستدامة وفى تحسين نوعية حياتهم ، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

2 . **والتحدى الذى نتصدى له** هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة فى إعلان الألفية ، وهى استئصال الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائى للجميع ؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال ؛ وتحسين صحة الأمهات ؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض ؛ وضمان الاستدامة البيئية ؛ وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية ، وذلك سعياً لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء فى العالم . ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها ، على نحو ما جاء فى إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء مونتيرى ، وغير ذلك من نواتج مؤتمرات القمة التى عقدتها الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

3 . **ونؤكد من جديد** عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والترابط فيما بينها وعدم قابليتها للتجزئة ، بما فى ذلك الحق فى التنمية ، المنصوص عليه فى إعلان فيينا . ونؤكد من جديد أيضاً أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك الحُكم الرشيد على جميع المستويات هى كلٌ متكامل يشد بعضه أزر بعض . ونؤكد تصميمنا كذلك على تعزيز احترام سيادة القانون فى الشئون الدولية وفى الشئون الوطنية .

4 . **ونؤكد من جديد** ، كأساس جوهرى لمجتمع المعلومات ، أن لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير كما ورد فى المادة 19 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ؛ وإن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأى وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية . فالاتصال عملية اجتماعية أساسية ، وحاجة إنسانية أساسية ، وهو أساس كل تنظيم اجتماعى ، وهو محور مجتمع المعلومات . وينبغى أن تتاح فرصة المشاركة لكل فرد فى كل مكان ولا ينبغى استبعاد أحد من الفوائد التى يقدمها مجتمع المعلومات .

5 . **ونؤكد من جديد كذلك** التزامنا بأحكام المادة 29 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى تنص على أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذى يتاح فيه وحدة لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً ، وأن الفرد لا يخضع فى ممارسته حقوقه وحرياته لأى قيود رلاما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق فى مجتمع ديمقراطى . ويجب ألا تمارس هذه الحقوق والحريات البتة بما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة . وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر .

6 . وتمشياً مع روح هذا الإعلان **فإننا نجدد تعهدنا** بدعم مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول .

7 . **ونقر بأن العلوم** ، لها دور مركزى فى تطوير مجتمع المعلومات ، فالكثير من العناصر المساهمة فى بناء مجتمع المعلومات إنما هى حصيلة خطوات التقدم العلمى والتقنى التى تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث .

8 . **ونعترف** بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هى بؤرة تقدم البشرية ومساعيها ورفاهها . وعلاوة على ذلك فإن تكنولوچيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً . كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوچيات تكشف عن فرص جديـــدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية . وقدرة هذه التكنولوچيات على تذليل العديد من العقبات التقليدية ، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافات ، تجعل من الممكن ، ولأول مرة فى التاريخ ، تسخير إمكانات هذه التكنولوچيات لصالح الملايين من الناس فى جميع أرجاء المعمورة .

9 . **وندرك** أن تكنولوچيا المعلومات والاتصالات ينبغى أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها . وفى الظروف المؤاتية يمكن أن تكون هذه التكنولوچيات وسيلة جبرة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادى وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع . وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات .

10 . **وندرك أيضاً تمام الإدراك** أن منافع ثورة تكنولوچيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً فى الوقت الحاضر سواء بين البلدان

المتقدمة والبلدان النامية أو فى داخل المجتمعات. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية فى متناول الجميع ، وخصوصاً فى متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولمزيد من التهميش .

11 . **ونحن ملتزمون** بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة . وإننا ندرك أن الشباب هم القوى العاملة فى المستقبل وأنهم فى طليعة مبتكرى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الساعين إلى تطبيقها . ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعى قرارات . ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهيته فى سياق تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها .

12 . **ونؤكد** أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة باعتبارها جزءاً لايتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه . ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة فى جميع مجالات المجتمع وفى جميع عمليات صنع القرارات . وتحقيقاً لذلك ينبغى تعميم منظور المساواة بين الجنسين فى كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مطية لبلوغ هذه الغاية .

13 . ولدى بناء مجتمع المعلومات **سوف نخص بالاهتمام** الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة فى المجتمع ، بمن فيهم المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون ، والعاطلون عن العمل والمحرومون ، والأقليات والجماعات الرحّل . ولسوف نراعى أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى كبار السن ولدى الأفراد المعوقين .

14 . **ونحن مصممون تصميماً راسخاً** على تمكين الفقراء ، وخاصة منهم الذين يعيشون فى المناطق النائية والريفية وفى المناطق الحضرية المهمشة ، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر .

15 . وفى إطار تطور مجتمع المعلومات ، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافى .

16 . **ونواصل توجيه** اهتمام خاص إلى الاحتياجات التى تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضى الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التى تشكل تهديدات خطيرة للتنمية ، كالكوارث الطبيعية .

17 . **ونقر** بأن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ، أى القطاع الخاص والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية . وإذا ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذى يصبو إليه هذا الإعلان – ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع – سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة ، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمى ، على الصعيدين الوطنى والدولى على السواء .

18 . ليس فى هذا الإعلان ما يجوز تفسيره بأنه ينتقص من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان أو من أى صك دولى آخر أو قوانين وطنية اعتمدت من أجل تعزيز هذين الصكين ، أو يتناقض معها أو يقيدها أو يبطلها .

باء : مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية

19 . **لقد عقدنا العزم** على السعى من أجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ونحن متفقون على أنه ينبغى لمواجهة هذه التحديات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات والمعارف ؛ ولبناء القدرات ؛ ولزيادة الثقة والأمن فى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛ ولتشجيع التنوع الثقافى واحترامه ؛ وللاعتراف بدور وسائط الإعلام ؛ ولمعالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات ؛ ولتشجيع التعاون الدولى والإقليمى . ونتفق على أن هذه هى المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع .

1) دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة فى النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية .

20 . تضطلع الحكومات ، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدنى والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، بدور هام وبمسئولية كبيرة فى تطوير مجتمع المعلومات ، وكذلك فى عمليات صنع القرارات . إن بناء مجتمع معلومات غايته الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة .

2) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات : أساس ضرورى لبناء مجتمع معلومات جامع .

21 . التوصيلية هى عامل تمكينى محورى فى بناء مجتمع المعلومات . ويشكل النفاذ الشامل ، فى كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة ، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها ، واحداً من التحديات فى مجتمع المعلومات ويجب أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين فى بناء هذا المجتمع . وتنطوى التوصيلية أيضاً على النفاذ إلى الطاقة المحركة والخدمات البريدية ، وهو ما ينبغى كفالته وفقاً للتشريعات المحلية فى كل بلد .

22 . إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات

المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ، تكون مكيفة لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة ، وتستفيد على نحو أكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن ، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب .

23 . ينبغي وضع سياسات توفر مناخاً مواتياً من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات وتنفيذ هذه السياسات ، بحيث لا تؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب ، وإنما تسمح أيضاً بالوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية . ومن شأن إنشاء نقاط وصول عمومية في المناطق التي تفتقر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات ، أن يكون وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات .

3) **النفاذ إلى المعلومات والمعرفة :**

24 . إن قدرة الجميع على الوصول إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع .

25 . ومن الممكن تعزيز وتبادل المعارف على الصعيد العالمي لأغراض التنمية وتدعيمها بإزالة الحواجز التي تعترض سبيل الوصول المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وبتيسير الوصول إلى معلومات المجال العام، بما في ذلك من خلال التصميمات العالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة .

26 . يمثل ثراء المجال العام عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار وتوفير فرص لمشاريع الأعمال وتقدم العلوم . وينبغي تيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام لدعم مجتمع المعلومات كما ينبغي حمايتها من سواء الاستغلال . وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، تمكينا للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات .

27 . ويمكن تعزيز الوصول إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات ، بما فيها البرمجيات الخاضعة لحقوق الملكية ، والمفتوحة المصدر ، والمجانية ، وذلك لزيادة المنافسة وتمكين المستعملين من النفاذ إليها ، وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستعملين من وضع الحلول التي تلبي متطلباتهم . وينبغي اعتبار الوصول إلى البرمجيات بتكلفة معقولة عنصراً هاماً في مجتمع للمعلومات جامع حقاً .

28 . إننا نسعى إلى تعزيز الوصول الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها ، بما فى ذلك مبادرات الوصول المفتوح من أجل النشر العلمى .

4) **بناء القدرات :**

29 . ينبغى أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة ، والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما . ومحو الأمية وتوفير التعليم الابتدائى للجميع هما من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يولى اهتماماً خاصاً للاحتياجات التى تنفرد بها الفتيات والنساء . ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى متخصّصين فى المعلومات على جميع المستويات ، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة .

30 . وينبغى تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والفئات المحرومة والضعيفة .

31 . إن التعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب ، والتعلم مدى الحياة ، والتعلم عن بعد ، وغير ذلك من الخدمات الخاصة ، كالتعليم عن بعد ، يمكنها أن تسهم إسهاماً جوهرياً فى زيادة إمكانية التوظيف وأن تساعد الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة . وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية فى هذا المجال .

32 . ويتعين على مؤلفى المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط فى تعزيز مجتمع المعلومات ، ولا سيما فى أقل البلدان نمواً .

33 . ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لابد من تدعيم القدرة الوطنية فى البحوث والتطوير فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وفضلاً عن ذلك ، فإن الشراكات ، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، بما فيها البلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، فى مجالات البحوث والتطوير ، ونقل التكنولوجيا ، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وإنتاجها وتسويقها ، تتسم بأهمية حاسمة فى تعزيز بناء القدرات والمشاركة فى مجتمع المعلومات على الصعيد العالمى . ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقاً واسعة لتكوين الثروات .

34 . إن تحقيق طموحنا المشترك ، ولا سيما طموح البلدان النامية ، والبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول ، إلى التمتع بالعضوية الكاملة فى مجتمع المعلومات ، والاندماج الإيجابى فى اقتصاد المعرفة ، يعتمد إلى حد كبير على

زيادة بناء القدرات فى مجالات التعليم والدراية التكنولوجية والنفاذ إلى المعلومات ، وهى جميعاً من العوامل الرئيسية فى تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة .

5) بناء الثقة والأمن فى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

35 . إن تعزيز إطار الطمأنينة الذى يشمل أمن المعلومات وأمن الشبكات والتوثيق وصون الخصوصية وحماية المستهلك ، شرط أساسى لا غنى عنه لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستعملى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ويتطلب الأمر إشاعة ثقافة عالمية للأمن السيبرانى وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغى دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولى . ومن المهم ، فى إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبرانى ، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية مع تعزيز النفاذ والتجارة فى الوقت نفسه . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى كل بلد وأن تحترم جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائى .

36 . وإذ نعترف بمبادئ الوصول الشامل وغير التمييزى لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فإننا ندعم أنشطة الأمم المتحدة التى تحول دون إمكانية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين ، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول ، بما يلحق الضرر بأمنها . ومع احترام حقوق الإنسان ، فمن الضرورى منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات فى أغراض إجرامية وإرهابية .

37 . الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللإنترنت برمتها . وينبغى تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبرانى على المستويات الوطنية والدولية الملائمة .

6) البيئة التمكينية

38 . لابد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطنى والدولى . وينبغى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية من أدوات الحُكم الرشيد .

39 . إن سيادة القانون ، واقترانها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجياً ويمكن التنبؤ بها ، وبوجود إطار تنظيمى يعبر عن الواقع الوطنى ، أمر جوهرى لبناء مجتمع معلومات غايته الناس . ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور فى السوق ، وللحفاظ على المنافسة النزيهة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية ، ولخدمة الأولويات الوطنية .

40 . إن توفر بيئة دولية دينامية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا

والتعاون الدولى ، لاسيما فى مجالات التمويل والديون والتجارة ، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية فى عملية صنع القرار عالمياً ، كل هذه الأمور تمثل عناصر حيوية تستكمل جهود التنمية الوطنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ومن شأن تحسين التوصيلية بتكلفة معقولة على الصعيد العالمى أن يسهم مساهمة كبيرة فى فعالية هذه الجهود الإنمائية .

41 . إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكّن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب فى الكفاءة وزيادة فى الإنتاجية ، لاسيما فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة . وفى هذا الصدد تبرز أهمية تنمية مجتمع المعلومات فى تحقيق نمو اقتصادى واسع النطاق سواء فى البلدان المتقدمة أو النامية . وينبغى تعزيز المكاسب التى تتحقق على صعيد الإنتاجية مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية . ويسهم التوزيع المنصف للمزايا فى استئصال الفقر وفى التنمية الاجتماعية . وربما كان من أفضل السبل تحقيقاً للنفع انتهاج سياسات ترمى إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت ، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، من أن تدخل التغييرات اللازمة لكى تجنى ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

42 . وحماية الملكية الفكرية عنصر هام من عناصر تشجيع الابتكار والإبداع فى مجتمع المعلومات؛ كما أن نشر المعرفة وبثها وتقاسمها على نطاق واسع من العناصر الهامة لتشجيع الابتكار والإبداع ؛ وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع فى قضايا الملكية الفكرية وتقاسم المعارف ، من خلال التوعية وبناء القدرات ، جانب أساسى فى مجتمع المعلومات الجامع .

43 . إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة فى مجتمع المعلومات هى الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية . ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، ونشجع المجتمع الدولى على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المبادرة وكذلك التدابير المرتبطة بجهود مماثلة فى مناطق أخرى . ويسهم توزيع ثمار النمو المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى استئصال الفقر وفى تحقيق التنمية المستدامة .

44 . وتوحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية فى بناء مجتمع المعلومات . وينبغى التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية . كما أن وضع وتطبيق مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البينى وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب ، وتأخذ فى لاعتبار احتياجات المستهلكين، هو عنصر أساسى فى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتشارها وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة ، خاصة فى البلدان النامية . والهدف من المقاييس الدولية هو توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات فى شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التى تدعمها .

45 . ينبغى إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية ، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة .

46 . حبذا لو عملت الدولة بقوة ، فى سياق بناء مجتمع المعلومات ، على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشى أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان فى البلدان المعنية أو تعوق رفاهيتهم .

47 . واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير طريقة عملنا تغييراً مضطرداً ، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم المعايير الدولية ذات الصلة .

48 . وقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة ، وينبغى أن تشكل إدارتها قضية مركزية فى جدول أعمال مجتمع المعلومات . وينبغى أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية ، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية . ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة تعدد اللغات .

49 . تنطوى إدارة الإنترنت على قضايا تقنية وقضايا تتعلق بالسياسات العامة على حد سواء ، وينبغى أن يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة . ومن المسلم به فى هذا الصدد أن :

أ) السلطة السياسية على قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت تعتبر حقاً سيادياً للدول ، إذ تملك حقوقاً ومسئوليات بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت .

ب) القطاع الخاص ظل يؤدى دوراً هاماً فى تطوير الإنترنت فى المجالين التقنى والاقتصادى ، وينبغى له أن يواصل القيام بهذا الدور .

جـ) المجتمع المدنى قام أيضاً بدور هام فى المسائل المتعلقة بالإنترنت وبخاصة على صعيد المجتمع المحلى وينبغى له أن يواصل القيام بهذا الدور .

د) المنظمات الدولية الحكومية قامت بدور فى تيسير تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت وينبغى أن تواصل القيام بهذا الدور .

هـ) المنظمات الدولية قامت أيضاً بدور هام فى تطوير المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت والسياسات ذات الصلة ، وينبغى أن تواصل القيام بهذا الدور .

50 . ينبغى معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولى بطريقة منسقة . إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معيناً بإدارة الإنترنت فى عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة

والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتشمل المنظمات المحافل الدولية الحكومية والدولية ، لكى يقوم الفريق بدراسة إدارة الإنترنت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذ من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع ، بحلول عام 2005 .

7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : فوائد فى جميع جوانب الحياة

51 . ينبغى أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد فى كل جوانب حياتنا اليومية . وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوى على أهمية فى العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث ، والثقافة ، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها . كذلك ينبغى أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج وللاستهلاك وفى خفض الحواجز التقليدية ، وبالتالى إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف . وينبغى أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وأن تكون مكيفة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة ، وأن تدعم التنمية المستدامة . ولهذا الغرض ، ينبغى أن تؤدى السلطات المحلية دوراً رئيسياً فى توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها .

8) التنوع الثقافى والهوية الثقافية والتنوع اللغوى والمحتوى المحلى

52 . التنوع الثقافى هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء . وينبغى أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافى واللغوى والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم ، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات . ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها ، كما جاء فى الوثائق المعتمدة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما فى ذلك إعلان اليونسكو العالمى بشأن التنوع الثقافى ، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات .

53 . ويجب إعطاء أولوية عالية فى بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إعطاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين . ومن الضرورى تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى – التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية – بلغات وأنساق متنوعة والنفاذ إليها ، لأن تطوير محتوى محلى يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة ، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والنائية والهامشية .

54 . إن الحفاظ على التراث الثقافى هو عنصر حاسم فى تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه . وينبغى لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة ، بما فيها الرقمنة .

9) وسائط الإعلام

55 . نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع فى وسائط الإعلام وهى عناصر جوهرية فى مجتمع المعلومات . ومن الأمور الهامة فى مجتمع المعلومات حرية التماس المعلومات وتقليها وإذاعتها واستعمالها لإحداث وتراكم ونشر المعرفة . وندعو وسائط الإعلام إلى استعمال المعلومات بطريقة تنم عن الشعور بالمسئولية وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية . وتؤدى وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دوراً هاماً فى مجتمع المعلومات ، وينبغى أن تؤدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً داعماً فى هذا الصدد . وينبغى تشجيع تنوع ملكية وسائط الإعلام بما يتفق مع القوانين الوطنية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة . ونؤكد من جديد ضرورة الحد من اختلال التوازن فى وسائط الإعلام على الصعيد الدولى ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية .

10) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

56 . ينبغى لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسئولية المشتركة واحترام الطبيعة .

57 . وأننا نقر بأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات ، الذى ينبغى أن يراعى العدالة وكرامة الإنسان وقيمته . وينبغى توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداة دورها الحاسم فى المجتمع .

58 . ينبغى أن يراعى فى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين ، بما فى ذلك الخصوصية الشخصية والحق فى حرية الفكر والضمير والذين تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة .

59 . ينبغى لجميع الأطراف الفاعلة فى مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية ، حسبما تقرره القوانين ، لمناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى أغراض سيئة مثل الأعمال غير المشروعة وغير ذلك من الأعمال المدفوعة بدافع العنصرية والتمييز العنصرى وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف ، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال ، بما فيها اشتهاء الأطفال ، واستغلال الأطفال فى المواد الإباحية، والإتجار بالأشخاص واستغلالهم .

11) التعاون الدولى والإقليمى

60 . إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق

عليها دولياً ، بما فيها الأهداف الواردة فى إعلان الألفية ، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة فى هذا الإعلان . إن مجتمع المعلومات عالمى الطابع فى جوهرة ، ومن ثم لابد من تدعيم الجهود الوطنية ، فإقامة تعاون دولى وإقليمى فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى وأصحاب المصلحة الآخرين ، بما فى ذلك المؤسسات المالية الدولية .

61 . ولكى يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمى ، سوف نعتمد على التماس مناهج وآليات دولية ملموسة وفعالية العمل بموجبها، بما فى ذلك المساعدة المالية والتقنية . ولذا ، ومع تقديرنا لما يجرى من تعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال آليات مختلفة، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام «بجدول أعمال التضامن الرقمى» الوارد فى خطة العمل . ونحن مقتنعون أن الهدف المتفق عليه عالمياً هو المساهمة فى سد الفجوة الرقمية ، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وإيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية . ونقر الرغبة التى أبداها بعض المشاركين فى إنشاء صندوق طوعى دولى هو «صندوق التضامن الرقمى» ، ورغبة بعض المشاركين الآخرين فى إجراء دراسات عن الآليات القائمة وعن جدوى هذا الصندوق ومدى كفاءته .

62 . إن التكامل الإقليمى يسهم فى تنمية مجتمع المعلومات العالمى ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه . وينبغى للحوار الإقليمى أن يسهم فى بناء القدرات الوطنية وفى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا مواءمة متسقة ، وأن يراعى فى الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية . وفى هذا السياق نرحب بالمبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشجع المجتمع الدولى على دعم التدابير المتصلة بها .

63 . ونعلن عن تصميمنا على مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول ، من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل .

64 . إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولى للاتصالات فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – أى المساعدة على سدة الفجوة الرقمية والتعاون الدولى والإقليمى ، وإدارة طيف التردد الراديوى ، ووضع المعايير ونشر المعلومات – ذات أهمية حاسمة فى بناء مجتمع المعلومات .

جيم - نحو مجتمع معلومات للجميع يرتكز على تقاسم المعرفة

65 . **إننا نلتزم** بتعزيز التعاون سعياً للتوصّل إلى استجابات مشتركة للتحديات التى نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة العمل التى ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يرتكز على المبادئ الرئيسية الواردة فى هذا الإعلان .

66 . **ونلتزم كذلك** بتقييم ومتابعة التقدم المحرز فى سد الفجوة الرقمية ، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة ، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ، بما فى ذلك الأهداف المبنية فى إعلان الألفية ، ولتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولى فى بناء مجتمع المعلومات .

67 . **ويحدونا الاعتقاد الراسخ** بأننا مجتمعين ندخل عهداً جديداً ينطوى على إمكانات هائلـة ، هو عهد مجتمع المعلومات واتساع أفق الاتصال بين الناس . وفى هذا المجتمع الناشئ يمكن إنشاء المعلومات والمعارف وتبادلها وتقاسمها وبثها عبر جميع شبكات العالم . وإذا اتخذنا التدابير اللازمة فسيستطيع الجميع فى القريب العمل معاً لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمى وعلى تحقيق فهم أفضل بين الشعوب والأمم . ونحن على ثقة من أن هذه التدابير تمهد الطريق لتنمية مجتمع معرفة حقيقة فى المستقبل .

المؤتمر العلمى الحادى عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات
المواطنون والسجلات الإلكترونية : ذاكرة مجتمع المعلومات
القاهرة : ١٠-١٢ فبراير ٢٠٠٤

عقدت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات مؤتمرها العلمى الحادى عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات ، تحت موضوع «المواطنون والسجلات الإلكترونية : ذاكرة مجتمع المعلومات "Citizens and E-Records: The Memory of Information Society" بالتعاون مع مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى الفترة من ١٠ – ١٢ فبراير ٢٠٠٤ ، تحت رعاية كل من أ.د. أحمد محمود نظيف ، وزير الاتصالات والمعلومات ، أ.د. محمد زكى أبو عامر ، وزير الدولة للتنمية الإدارية ، ورئيس شرف المؤتمر أ.د. حمدى عبد العظيم ، رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

وهدف المؤتمر إلى تحقيق الأغراض التالية : الحاجة لربط المواطنين مع صناعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتقدمة ؛ التعريف بالتقدم المستمر والمتلاحق فى تطوير نموذج مرجعى لإدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية وحفظها والرجوع إليها عند الحاجة ؛ تشجيع منشآت تطوير البرمجيات المصرية والعربية لتقديم الأدوات والبرمجيات والحلول التى يحتاجها المواطنون لتعريف متطلباتهم ؛ إلقاء الضوء على قضايا المتطلبات والتحديات المرتبطة بالوثائق والسجلات الإلكترونية ؛ إلخ .

كما غطى المؤتمر عدة محاور ، منها : ذاكرة مجتمع المعلومات : الأوجه السياسية والقانونية ، خلق السجلات والوثائق الإلكترونية وحفظها وإمكانية الوصول إليها : الأوجه الوظيفية والفنية ؛ وبث الوثائق والسجلات الرقمية وإتاحتها للمواطنين ، الأوجه المجتمعية .

وعقد حفل افتتاح المؤتمر فى يومه الأول الذى تحدث فيه أ.د. حمدى عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ورئيس شرف المؤتمر ؛ أ.د. أحمد مرعى ، مستشار المعلومات السيد أ.د. على فهمى الصعيدى ، وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ونائبا عنه ؛ أ.د. محمد محمد الهادى رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنظم المعلومات ورئيس المؤتمر ؛ أستاذ/ هانى عمر الجوهرى ، مدير التدريب بشركة مايكروسوفت – مصر ؛ والدكتور مجدى أبو العلا ، عميد مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات ومقرر المؤتمر .

كما شهد أول أيام عقد ندوة علمية عن أبعاد مجتمع المعلومات وحقوق المواطنين ، رأسها أ.د. عوض مختار هلوده ، رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الأسبق واشترك فيها نخبة من القيادات الرائدة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والتنمية الإدارية والصناعية .

وتضمن اليوم الثانى للمؤتمر ثلاث جلسات عن منظور وأبعاد إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية رأسها أ.د. مختار بشرى رياض ، وكيل كلية الحاسبات والمعلومات للبحوث والدراسات العليا ؛ وجلسة عن السجلات الإلكترونية وشبكة الويب الدولية رأسها أ.د. محمد جمال الدين درويش ، وكيل كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة لشئون الطلاب ؛ وجلسة عن تطبيقات وخدمات السجلات الإلكترونية للمواطنين ، رأسها أ.د. محمد زكى عبدالمجيد ، رئيس قسم النظم والحاسبات بكلية الهندسة جامعة الأزهر . وعرضت فى هذه الجلسات الثلاث عشرة بحوث وعروضا فنية .

كما عرض فى اليوم الثالث للمؤتمر جلسة علمية عن أدوات ونماذج السجلات الإلكترونية ونظم أمنها وحمايتها رأسها أ.د. محمد فتحى عبد الهادى ، أستاذ المكتبات والمعلومات ووكيل كلية الآداب جامعة القاهرة عرضت فيها ستة بحوث . كما شهد هذا اليوم أيضا عقد ندوة عن تأهيل وتنمية رأس المال البشرى رأسها أ.د. محمد عبدالحميد محمد ، أستاذ تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية بجامعة حلوان السابق واشترك فيها أساتذة فى التربية والحاسب الآلى ونظم المعلومات .

وقد سجل فى المؤتمر مائة وعشرين مشتركا من أساتذة الجامعات والخبراء والأخصائيين والطلاب المهتمين بموضوعات المؤتمر التى عرضت فى أيامه الثلاث .

وتوصل المؤتمر إلى التوصيات التالية التى أقرت من كل المشتركين :

التوصيات

(١) أهمية وضرورة توافر رؤية واضحة وأولويات محددة لمشروعات ومبادرات الحكومة الإلكترونية ، الأعمال الإلكترونية ، التجارة الإلكترونية ، التعليم الإلكترونى ... إلخ المرتكزة على الوثائق والسجلات الإلكترونية ، يشترك فى بلورتها وإعدادها كل فئات المجتمع المصرى من مواطنين مستهدفين ومنظمات الأعمال والمجتمع المدنى ورجال الفكر من المثقفين وأساتذة الجامعات .

(٢) ضرورة العمل نحو الاستعداد الإلكترونى المصرى من خلال تطوير سياسة وطنية للمعلومات ، تعمل على :

* تحديد الأهداف والاستراتيجيات والخطط .
* تهيئة البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الوطنية .
* تهيئة المناخ الإدارى الملائم والانفتاح الاقتصادى المناسب لمشروعات الاستعداد الإلكترونى المختلفة .
* توعية المواطنين للتغلب على التغيير المستهدف والتعامل مع الوثائق والسجلات الإلكترونية .

* تنمية رأس المال البشرى المعرفى المتخصص فى تطوير السجلات الإلكترونية وما تحتاجه من برمجيات .

(٣) أهمية مراعاة مدخل المنظومات فى التخطيط للوثائق والسجلات الإلكترونية من أعلى لأسفل لتحقيق تقنين لمدخلات الوثائق الإلكترونية وهيكلتها وأمنها وتأمين خصوصيتها ونظم حفظ وجداول استبعادها وسبل إتاحتها للمواطنين .

(٤) أهمية الاهتمام بفعالية وكفاءة الأداء الإدارى لإعداد ومعالجة السجلات الإلكترونية المرتبطة بمشروعات ومبادرات الاستعداد الإلكترونية وتطوير معايير صحيحة لقياس مدى التقدم ومتابعته وتحديد معالم القصور .

(٥) العمل على تحديد المتطلبات الوظيفية لإدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية على كافة وسائط الحفظ الإلكترونية ومن ضمنها شبكة الويب .

(٦) ضرورة وحتمية تحسين سبل مشاركة المواطنين فى الشئون العامة المرتبطة بالمشروعات والتطبيقات الإلكترونية القائمة والمخططة .

(٧) تطوير نموذج مرجعى لمتطلبات إدارة السجلات الإلكترونية المرتبطة بإدارة الأعمال العامة والخاصة والإدارة العامة والإدارة المحلية بحيث يراعى :

* استمرارية السجلات والوثائق الإلكترونية فيم يتعلق بطرق خلقها أو إنشائها ، وحياتها النشطة ، وحفظها الطويل الأمد والقصير الأجل ، وجداول استبعادها ، وترحيلها .

* التطابق مع المعايير الفنية الأساسية فى هيكلية الوثائق والسجلات وحفظها واسترجاعها ونقلها .

* الاتسام بالشفافية وإمكانية وصول المواطنين أينما يتواجدون للسجلات الإلكترونية الموثوق منها والمتسمة بالدقة المرتبطة بتعاملاتهم مع الخدمات الموجه إليهم .

* توفير قواعد العمل والأداء الأحسن لتدفق إجراءات العمل والوثائق والسجلات المرتبطة به .

* تطوير نظم سهلة ومؤمنة لتحويل المعلومات للشكل الإلكترونى بدون فقدان المحتوى أو العرض المعرفى عند استخدام إصدارات مختلفة للبرمجيات .

(٨) ضرورة تخطيط وتطوير برامج تدريب نموذجية للمديرين والإداريين بكافة المصالح والمنظمات عن إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية .

(٩) يجب أن يؤكد تطوير المعايير والمواصفات المفتوحة لبرمجيات إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية كموضوعات بحوث وندوات ومؤتمرات تنظم لهذا الغرض تشارك فيها صناعة تطوير البرمجيات لتقديم حلولا لإدارة السجلات الإلكترونية .